أسبانيا بعد الحرب

من الظواهر السياسية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أن الدول التى لزمت الحيدة فى أثناء الحرب ، قد باءت بعد انتهائها بغضب ومقت شديد من لدن الدول المنتصرة ، حتى إنها إلى الآن لتلقى من المضايقات الدولية والاقتصادية كثيراً مما تعانيه الشعوب المغلوبة نفسها . وإن فى استبعاد السويد وسويسرا وأرلندة وأسبانيا من حظيرة الدول التى اجتمعت فى سان فرنسسكو عام ١٩٤٥ لوضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة لدليلا على الوصمة التى لحقت الدول المحايدة بعد الحرب . وليس غريباً أن يكون هذا نصيب البلاد المحايدة بعد أن أصبحت الحرب ظاهرة عالمية لا يكاد شررها يندلع بين دولتين حتى تعم نارها ويستعر أوارها ، فاذا الجو والماء واليابسة جميعاً ميدان للحرب ، و إذا الحدود بين الدول خطوط وهمية ، والمعاهدات والاتفاقات الدولية قصاصات من الورق بالية . فلا عجب إذن أن تصبح الشعوب فى زمن الحرب ولا عاصم لها من إغارة المغيرين أو غزو الفاتحين سواء أحاربت فى الميدان أم لم تحارب . وما دامت الكشوف العلمية الحديثة قد حولت الحرب من حادث محلى أو قارىّ إلى ظاهرة كونية قد يتجاوز تأثيرها بفضل الطاقة الذرية كوكب الأرض نفسه ، فما جدوى الحيدة وما قيمتها .

ولم تصب دولة محايدة على أيدى الحلفاء بعد الحرب بمثل ما أصيبت به أسبانيا . فالحلفاء يعتبرون أن نظام الحكم القائم فيها وليد تدخل قوات المحور ، وأنه لولا مساعدة إيطاليا وألمانيا ما استطاع فرنكو أن يخضع الشعب الأسبانى لحكمه . ويؤكدون أن الحيدة التى لزمتها أسبانيا فى الحرب العالمية الثانية لم تكن إلا حيدة موالية للمحور بدليل الفرق الزرقاء التى قدمتها أسبانيا لمحاربة الشيوعية إلى جانب الألمان ، وبدليل ما كانت تلقاه الغواصات والطائرات الألمانية التى كانت تلوذ بالخلجان والموانى الأسبانية من عون وتستر من جانب

السلطات الأسبانية . ولا تزال حكومات الحلفاء تنشر بين آونة وأخرى مستندات مختلفة المصادر تدور كلها حول ما كان سائداً بين فرنكو وهتلر من تفاهم أدى إلى عقد اتفاق بينهما ، فحواه أن ينضم فرنكو إلى جانب المحور فيسمح للقوات الألمانية باختراق أسبانيا إلى شمال إفريقية ، وفى مقابل ذلك تستولى أسبانيا على جبل طارق من بريطانيا ومراكش من فرنسا . ولم يحل دون تنفيذ هذا الاتفاق سوى أن هتلر قد شغل بالميدان الروسى فألهاه ذلك عن متابعة التفكير فى غزو شمال إفريقية . ولو قدر للاتفاق أن ينفذ فى بداية الحرب لتعذر على أمريكا والحلفاء تسيير حملتهم الكبرى على سواحل بلاد المغرب .

لذلك كله لم يدع الحلفاء فرصة تمر دون أن يعلنوا مقتهم لنظام فرنكو ورغبتهم الصادقة فى أن يزول حكمه عن البلاد . ونتج من ذلك أن بقيت أسبانيا بمعزل عن الأمم المتحدة ، وفقدت ما كان لها من مزايا فى ميناء طنجة ، وكاد الروس ينجحون فى ضم اسم فرنكو إلى قائمة مجرمى الحرب .

أما فرنكو فيقول فى الدفاع عن خطته إنه بالتزامه الحيدة قد أسدى خدمة جلى للحلفاء ، وإنه قد تمسك إلى النهاية بحيدته رغم إلحاح المحور وضغطه . وإنه إذا كان الألمان قد أفادوا من حيدة أسبانيا فان الأحرار الفرنسيين قد وجدوا من أسبانيا فى أثناء الاحتلال الألمانى ملجأ وملاذاً لهم . ويكفى دليلا على حسن طوية الحكومة الأسبانية أنها لم تحرك ساكناً عند ما نزلت حملة إفريقية الشمالية على سواحل الأطلنطى والبحر المتوسط على مرأى من السلطات الاسبانية وقريباً من قواعدها .

على أن أمضى سلاح يذود به فرنكو عن نفسه وعن نظامه أمام العالم أنه بانتصاره على الجمهوريين فى أسبانيا قد صان غرب أوربا من طغيان العناصر الشيوعية قبيل الحرب وبعدها ، وأن أسبانيا بفضل نظامها قد أصبحت الحصن والدرع الوحيد فى أوربا الذى قاوم النفوذ الشيوعى . فبينما نرى بلدان وسط أوربا وشرقيها بل فى أجزاء من غربيها أيضاً قد اصطبغت كلها أو معظمها باللون الشيوعى إذا بأسبانيا تقف وحدها ثابتة فى موقفها بمعزل عن الشرق والغرب جميعاً ، وهى إلى ذلك مزهوة باستقلالها راضية عن جهودها فى سبيل درء الخطر الأجنبى عنها .

وأما الشعب الأسبانى نفسه فله رأيه الخاص فيما وصلت إليه حاله . ومن

العسير أن يتبين الباحث رأى الشعب فى أسبانيا أو أن يتفق هذا الشعب على رأى واحد . ذلك لأن فى أسبانيا ثلاث مناطق متباينة لكل منها لغتها وتقاليدها واقتصادياتها الخاصة . ففى الشمال الشرقى منطقة كتالونيا الغنية بتجارتها ومنتجاتها ، وقاعدتها برشلونة أهم موانىء أسبانيا . وفى الشمال منطقة الباسك الشهيرة بمعادنها ومصانعها ، وأهم مراكزها بلباو . وفى هاتين المنطقتين تكثر الحركات العمالية ، والرأى العام فيها ينتمى إلى الأحرار غالباً ، وكانت كتالونيا فى أثناء الثورة الأهلية أقوى حصون الجمهوريين . ثم منطقة السهول الزراعية والمراعى ، وفيها العاصمة مدريد . وكثرة السكان فى هذه المنطقة من المحافظين الذين يقدسون الكنيسة الكاثوليكية ولا يزالون يحسنون الظن بالملكية . وقد ساعد على اختلاف الرأى بين سكان هذه المناطق أن الدستور الأخير الذى أصدرته حكومة الجمهورية قد خول لمنطقتى كتالونيا والباسك حق الاستقلال الذاتى ، وبذلك اتسعت الهوة بين أهل البلاد الواحدة ولم تعد الوحدة السياسية ملحوظة فى أسبانيا كما كانت فى عصر شرلكان وخلفائه .

أما الأحرار فيعتقدون أن الحرب الأهلية فى أسبانيا كانت مقدمة للحرب العالمية الثانية ، وأن على الحلفاء أن يحرروا الشعب الأسبانى من النظام « الفلنجى » الذى أنشأه فرنكو كما حرروا شعوب أوربا الأخرى من النازية والفاشية . فما نشبت الحرب فى رأيهم إلا للقضاء على النظم الدكتاتورية ، وما دامت المبادئ الديمقراطية هى التى انتصرت فى النهاية فلا معنى لابقاء الحلفاء على دولة دكتاتورية قد تصبح بعد قليل عشا تبيض فيه النازية أو الفاشية وتفرخ . وأكثر الأحرار تحمساً الجمهوريون الذين هاجروا من بلادهم على أثر انتصار الوطنيين واستوطنوا فرنسا وجمهوريات أمريكا وأنشأوا لهم فى المنفى حكومة جمهورية أعلنوها فى المكسيك فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثم تجمع كثير منهم فى جنوبى فرنسا بعد الحرب وجعلوا يعملون سرا وعلانية لقلب حكومة فرنكو مقتفين فى ذلك أثر جماعات المقاومة من الفرنسيين المعروفين بالماكى maquis الذين كانوا يعملون تحت الأرض لمقاومة الألمان فى أثناء فترة الاحتلال . وللجمهوريين قوات مسلحة تقيم على الحدود بين فرنسا وأسبانيا فى انتظار الوقت المناسب لدخول أسبانيا طوعاً أو كرهاً .

ويبلغ عددهم نحو خمسين ألف رجل من مجموع عدد المهاجرين ، ويقدرون بنصف مليون أسبانى .

وليس الجمهوريون جميعاً من الشيوعيين ، فبينهم كثيرون يؤمنون بالنظم النيابية الديمقراطية وينظرون إلى فرنسا و بريطانيا وأمريكا كمثل عليا يقتدون بها وينسجون على منوالها فى الحكم . ولا عيب فى هذه الجماعة إلا أن أفرادها لطول غيبتهم عن أسبانيا قد فقدوا الاتصال عن كثب بروح الشعب وآرائه وحاجاته ، وعجزوا عن تقدير ما أسداه النظام الحالى للبلاد من استقرار وتنظيم لشؤونه واقتصادياته . أما ما يؤخذ على الجمهوريين من أنهم فى سبيل تحقيق أغراضهم لا يترددون فى التماس المعونة من العناصر الشيوعية الأجنبية فقد يكون صحيحاً ، ولكننا نعتقد أن طبيعة الكبرياء الوطنى عند الأسبان تجعلهم يأبون أن تشد بلادهم إلى عجلة دولة أجنبية أيا كانت .

أما الملكيون فهم إلى نظام فرنكو أقرب منهم إلى النظام الجمهورى ، ولكن الاشتراك فى الهجرة وآلام المنفى ورغبتهم جميعاً فى القضاء على فرنكو — كل ذلك قد قرب مسافة الخلف بين الملكيين والجمهوريين بدرجة شجعت على القول بامكان تآلف الفريقين ضد فرنكو .

والمعروف أن فرنكو لا يعادى الملكية فى أسبانيا ؛ فقد كان من أول أعماله حين تولى السلطة أن أعاد الحقوق المدنية للملك السابق الفونسو الثالث عشر ، وأنه بعد موت الملك كاد الاتفاق يتم بين فرنكو ودون جوان المطالب بالعرش لو لم تقف هيئة الأمم المتحدة موقفها العدائى ضد فرنكو . وقد انتقل الأمير بعد الحرب من سويسرا إلى انجلترا ومنها إلى البرتغال واتخذ له ولأتباعه مقرا قريباً من لشبونة ليرقب منه الحالة عن كثب . وقد أعلن الأمير نهائيا أنه لا يقبل التاج من يد فرنكو ، وأن على فرنكو أن ينزل أولا عن سلطانه حتى يصعد الأمير على عرش آبائه الوراثى .ولكن فرنكو لم يأبه بتمنع دون جوان وهو يعلم أن تاريخ الملكية فى أسبانيا لا يشرف كثيراً ولا يثير بين الشعب من الحماسة ما تثيره انتصارات « الزعيم » . لذلك انتهز فرنكو فرصة احتفال الشعب بالذكرى الثامنة لانتصار الجيوش الوطنية فأعلن فى مارس الماضى قانون وراثة العرش الذى يقضى بأن تكون أسبانيا دولة ملكية لها مجلس ملكى مكون من ١٢ عضواً منهم رئيس الأساقفة ورئيس

أركان حرب الجيش ورئيس المحكمة العليا وممثلو النقابات المختلفة . وينص قانون الوراثة على أن فرنكو رئيس الدولة وعليه أن يستشير مجلس المملكة فى تعيين خلفه وفى إعلان الحرب والسلم وفى القوانين التى يرى ردها إلى مجلس الكورتيس أو البرلمان الذى أعاد فرنكو تأليفه منذ سنة ١٩٤٣ . فاذا مات رئيس الدولة أو أصبح غير قادر على الحكم فان مجلس الوصاية يتولى السلطة العليا . ويتكون مجلس الوصاية من رئيس الكورتيس ورئيس الأساقفة ورئيس أركان حرب الجيش . وعلى مجلس الوصاية أن يدعو الوزراء ومجلس المملكة إلى الاجتماع للاتفاق بكثرة الثلثين على مرشح للعرش . واشترط القانون أن يكون المرشح أسبانيا بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل كاثوليكيا ومن دم ملكى ، وأن يقسم يمين الولاء لقوانين البلاد ، وأن يحوز ترشيحه ثلثى أصوات مجلس الكورتيس .

ولما وصل هذا القانون إلى علم الأمير دون جوان أبدى اعتراضه وسخطه عليه لسببين : الأول أن الأمير لم يستشر قبل إصداره . والثانى أن الشعب لم يستفت فيه . ولعل أهم ما يدعو إلى اعتراض الملكيين أن القانون قد اشترط أن يقسم المرشح للعرش يمين الولاء للقوانين التى أصدرتها حكومة فرنكو وأن الأمير لا يريد أن تكون عودته إلى العرش متوقفة على رغبة فرنكو ، أو موافقة الكورتيس أو مجلس الوصاية أو غيرها . ومع ذلك فقد وافق الكورتيس على القانون وأجرت الحكومة استفتاء بشأنه ، فكان عدد المقترعين للقانون أكثر من ١٤ مليون ضد نحو ٧٢٢٠٠٠ اقترعوا ضده ولا تزال الدوائر الملكية دائبة الاتصال بالأمير المطالب بالعرش ، وهم يزعمون أن فى قيام حكومة ملكية دستورية خير ضمان لاستقرار البلاد والحد من المنازعات الحزبية التى مزقت وحدة البلاد وعرضتها أخيراً لويلات الحرب الأهلية .

والملكيون والجمهوريون كلاهما يعلقون أهمية كبيرة على معارضة هيئة الأمم المتحدة للحكم الفرنكى ، ويعتقدون أن فرنكو لم يلجأ إلى قانونه الأخير إلا تغطية لمركزه الذى تضعضع وتحرج فى نظر العالم بسبب قرارات هيئة الأمم المتحدة ضده فى العام الماضى . فقد قررت لجنة من مجلس الأمن أن بقاء حكم فرنكو فى أسبانيا من شأنه أن يعرض السلام الدولى للخطر . وعلى ذلك وافقت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أن تسحب الدول سفراءها ووزراءها

المفوضين من أسبانيا، ولكنها لم تقرر قطع العلاقات السياسية كما كان قد اقترح أولا . وقد وافقت على هذا القرار ٣٤ دولة ضد ٦ وامتنعت ١٣ دولة عن إعطاء صوتها ، ومن هؤلاء دول الجامعة العربية ، فلقى موقفها ارتياحاً من جانب فرنكو . ويظهر أن الدول العربية قد أرادت بخطتها هذه أن تكسب أسبانيا إلى جانبها ضد سياسة فرنسا فى شمال إفريقية. وقد نفذت الدول التى لها سفراء أو وزراء فى أسبانيا قرار الجمعية العمومية . ولكن القرار قد جرح كبرياء أسبانيا وأعده الأسبان تدخلا مهيناً من جانب الدول فى شؤون أسبانيا الداخلية . وكان رد الفعل الأول للقرار أن قامت فى البلاد مظاهرات حاسية رائعة تعضد فرنكو فى موقفه وتحتج على تدخل الأجانب . وكانت النتيجة أن فرنكو لم يكترث بمعارضة الدول ، فتحداها وسار على خطته التى رسمها لنفسه كما ذكرنا . من ذلك يتضح أن الأسبان بعد ثمان سنوات تحت نظام فرنكو قد أصبحوا يألفون نظامه ويقدرون ما فيه من مزايا الاستقرار والتنظيم الذى شمل جميع مرافق الحياة ، وأنهم صاروا الآن يفضلونه على ما عداه من النظم . فهم قد قاسوا كثيراً تحت نظام الملكية فى الماضى وتحت نظام الجمهورية أخيراً . وهم لا ينسون أن أسبانيا قد فقدت نحو نصف مليون نفس فى الحرب الأهلية الأخيرة ، وأن أى انقلاب آخر سواء أكان ملكيا أم جمهوريا سيفضى حتما إلى قيام حرب أهلية أخرى .ذلك لأنه إذا أعيدت الملكية ثار الشيوعيون وعرضوا البلاد لكارثة وطنية جديدة . وإذا عاد الجمهوريون أضرمت الكنيسة ورجال الجيش نار الثورة وأيدوهما فى صدور الفلاحين والشعب عامة . والأسبان يعلمون أن النظام الحالى فى بلادهم يقوم على قوة الجيش ، فأى مساس يناله من الداخل أو الخارج لابد أن يؤدى إلى إراقة الدماء . وقد يكونون مقتنعين بضرورة إحداث تغيير فى نظم الحكم ، ولكنهم يأبون أن يجئ التغيير عن طريق الثورة أو العنف فى الوقت الحاضر . ومع اعترافهم بأن الجيش فى أسبانيا هو أساس البلاء وأنه من أهم أسباب الضيق المالى ، فان موقف هيئة الأمم المتحدة من أسبانيا قد جعل الجيش أداة وطنية لا غنى عنها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت إغلاق الحدود بينها وبين أسبانيا ، وأن الجمهوريين والارهابيين من الأسبان قد اتخذوا قواعدهم جنوبى فرنسا قرب الحدود ، وأن الحالة على الحدود قد بلغت من التوتر درجة باتت

تنذر بالخطر ، أدركنا معنى احتفاظ فرنكو بجيشه الكبير الذى يقدره بعضهم بثلاثة أرباع مليون رجل يكلفون الحكومة والشعب نفقات طائلة لا قبل لهم باحتمالها طويلا . ومع ذلك يؤثر الأسبان الابقاء على نظامهم الحالى مع اعترافهم بعيوبه ونقائصه . فهم إذ يقارنون حالهم بحال غيرهم من شعوب أوربا يرون أنهم أحسن حالا وأثبت موقفاً من غيرهم وقد بات الأسبان الآن زاهدين فى السياسة عامة وفى السياسة الأوربية خاصة ، وأخذت محاسن أمريكا والمحيط الأطلنطى تجتذب أنظارهم وتسترعى اهتمامهم من جديد أكثر من انجذابهم نحو فرنسا أو انجلترا أو البحر المتوسط . وأكبر الظن أنه إذا حدث انقلاب سياسى فى البلاد فلن تكون قبلة أسبانيا شرقية نحو موسكو ولاأوربية غربية نحو باريس أو لندن ، بل يغلب أن تبقى على حيدتها الحالية أو تولى وجهها شطر بنى جلدتها فى أمريكا .

وستكون مسألة أسبانيا أمام أنظار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها القريب فى منتصف شهر سبتمبر الحالى . وكانت لجنة مجلس الأمن قد أوصت المجلس بأن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة الحالة فى أسبانيا إذا لم تستبدل أسبانيا بحكومة فرنكو حكومة غيرها فى خلال فترة معقولة . ومع أن المجلس لم يقر هذا الاقتراح فان روسيا وفرنسا بصفة خاصة يهمها أن تحل المسألة الأسبانية على وجه ترضاه ويوافق مصلحتها . ولا تزال فرنسا تعتبر أسبانيا امتداداً جغرافيا لبلادها . وأن أسبانيا تعترض مواصلاتها مع مستعمراتها فى شمال إفريقية براً وبحراً وجواً ، فاذا كانت الحكومة القائمة فى أسبانيا غير موالية لفرنسا تعرضت مصالح فرنسا الاقتصادية والحربية لأعظم الأخطار . ومع أن فرنسا وروسيا تميلان إلى اتخاذ اجراءات مباشرة ضد فرنكو بوساطة هيئة الأمم المتحدة ، فان بريطانيا والولايات المتحدة ومعهما سائر الدول الديمقراطية تكتفى الآن باعلان آرائها ضد نظام فرنكو ، ولكنها لا تريد أن تتبع القول بالعمل وتفضل أن يقوم الشعب الأسبانى باختيار الحكومة التى توافق إرادته فى ظل استفتاء برلمانى صحيح . وقد أعلن مستر بيفن وزير خارجية انجلترا عند ما تولت وزارة العمال الحكم منذ سنتين : « أن نظام الحكم فى أسبانيا مسألة تخص الشعب الأسبانى ، وأن أى تعرض من جانب الدول لشؤونها الداخلية لا بد أن يثير الشعب الأسبانى ويجعله يؤيد فرنكو فى موقفه ضد هذا التدخل الأجنبى . »

ووجه الخطر فى مشكلة أسبانيا أن نظام فرنكو يقوم كما ذكرنا على قوة جيش كبير كامل الاستعداد تؤيده كثرة من الشعب الأسبانى المقيم داخل البلاد لا خارجها . وإن أى تدخل مباشر من جانب هيئة الدول المتحدة سيلقى معارضة كالتى تلقاها الهيئة من جانب روسيا من جراء تدخلها فى شؤون البلقان . وأكبر الظن أن الحالة فى شبه جزيرة ايبريا ستبقى موازنة للحالة فى شبه جزيرة البلقان فى طرف أوربا الشرقى ، وستظل الحالة فى المنطقتين على توترها حتى يستبين للعالم قدر هيئة الأمم المتحدة وأثرها فى صيانة الحريات وحفظ السلام لعام : فاما أن يكون للهيئة من القوة المادية والاستقلال فى الرأى ومن النفوذ الأدبى ما يرهب القوى الطامع ويشجع الضعيف على الاستنجاد بها ، وإما تخاذل واستسلام من جانب الهيئة لرغبات الدول الكبرى واستهتارها بالأمن الدولى ومظالم الشعوب الصغيرة ، وحينئذ تعود القوة إلى مكانها القديم فوق القانون ولا تتأتى الحلول لمشاكل البلقان وأسبانيا وغيرهما إلا عن طريق السيف والبطش . ومتى أصبحت الكلمة فى العالم الحديث للسيف وللقوة الذرية فقل على المدنية العفاء وعلى الدنيا السلام .

محمد رفعت